

إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي إلى سوق مالي إسلامي

د. عطية ميلاد الجبيري¹
د. سالم امحمد كريم²

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في إمكانية التحول، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض، ووزعت على عينة من الموظفين والمسؤولين بالسوق المالي وبعض من شركات الوساطة في ليبيا، حيث تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وقد بلغت نسبة الاستمارات المستردة ما نسبته 80٪. وبعد القيام بالدراسة والتحليل باستخدام برنامج (SPSS)، توصلت الدراسة إلى أن متغير البيئة التشريعية ليس له أثر ذو دلالة احصائية في إمكانية التحول، وهذا يعني اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن التشريعات التقليدية المطبقة حالياً تعيق إمكانية التحول وقناعتهم كذلك بأن بعض النصوص القانونية الحالية تتعارض مع طبيعة عمل السوق المالي الإسلامي وتحتاج إلى تعديلات جوهرية. أما باقي المتغيرات المستقلة كان لها أثر ذو دلالة احصائية، وأوصت الدراسة مؤسسات الدولة وإدارة السوق المالي في ليبيا، بالعمل على سن القوانين والتشريعات وتوفير الإطار التشريعي والقانوني الذي يراعى خصوصية السوق المالية الإسلامية، والاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية التي سبقتنا في هذا الاتجاه.

الكلمات الرئيسية: الأسواق المالية – إمكانية التحول – السوق المالية الإسلامية – الصكوك الإسلامية.

¹ أستاذ مشارك/ كلية الاقتصاد / جامعة طرابلس

² أستاذ مشارك/ كلية الاقتصاد/ الجامعة الاسمرية

1.1 مقدمة الدراسة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطوراً ملحوظاً منذ بداية إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية منذ ثلاثة عقود تقريباً، ولقد أثبتت فيه الصناعة المصرفية الإسلامية نجاحها ومساهمتها في تطوير نظرية الاقتصاد الإسلامي في الفترة الزمنية الأخيرة، هذا وقد ظهر تحدي جديد يتمثل في إنشاء سوق مالية إسلامية تُؤسس وفقاً لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، وتخضع في عملها لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية الفراء، وهذا من شأنه أن يجعل النظام المالي الإسلامي أكثر استقلالية عن النظام التقليدي، ومحققاً للمصادقية الشرعية، والكفاءة الاقتصادية.

وفي هذا السياق ومنذ عام 2009 م بدأت ليبيا في إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية هامة، فعلى صعيد القطاع المصرفي منح المصرف المركزي الإذن للمصارف التجارية للبيئية بفتح نوافذ إسلامية، ثم تبعه تأسيس أربعة مصارف إسلامية مستقلة، وفي عام 2013 م صدر قانون منح المعاملات الربوية رقم (2013/1)، وذلك للتحول الى العمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، ومؤخراً في عام (2016) شهد صدور قانون الصكوك الإسلامية رقم (2016/4) مما يؤسس لا نشاء سوق مالية إسلامية.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على موضوع إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق التكامل مع أسلمت السوق النقدية الخطوة الأولى التي تمت في هذا الاتجاه لتكتمل بالخطوة الثانية وتحويل سوق رأس المال الى سوق مالي إسلامي.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الأسواق المالية التقليدية لا يمكن أن تتحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بين عشية وضحاها، وذلك لان هناك العديد من العوامل والتغيرات التي تؤثر على عملية التحول، وقد تكون هذه العوامل والتغيرات مرتبطة بالناشئين في هذه الأسواق، أو بطبيعة البيئة الاستثمارية أو قد تكون هذه المتغيرات مرتبطة بالتشريعات التي

تنظم عمل هذه الأسواق. كما إن تحول الأسواق المالية التقليدية لابد أن يكون خاضعاً للضوابط الشرعية والفقهية بحيث أن لا يخالف أي منها أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يستدعي ضرورة دراسة هذه المتغيرات والمتطلبات التي يتوجب على الأسواق المالية التقليدية القيام بها، حتى تتمكن من العمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في محاولتها الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل تؤثر البيئة الاستثمارية في إمكانية التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية؟
2. هل تؤثر المتطلبات الفقهية في إمكانية التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية؟
3. هل تؤثر القوانين والتشريعات في إمكانية التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية؟
4. هل يؤثر توفر الكوادر البشرية المؤهلة في إمكانية التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية؟

3.1 أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة أبرز المتغيرات والعوامل التي تؤثر في إمكانية تحول السوق المالي في ليبيا السوق المالي الإسلامي، مما يعود بالفائدة على العديد من الجهات سواء أكانوا مستثمرين أو مساهمين أو مؤسسات أو أفراد.
- إبراز دور سوق الأوراق المالية الإسلامية وما تقوم به في الحياة الاقتصادية من حماية للأموال والثروات الإسلامية، واستثمارها وتنميتها والحفاظة على استقرار النظام المالي والاقتصادي للأمة الإسلامية، مما يساهم في تطوير أسواق مالية جديدة وفقاً لضوابط ومتطلبات الشريعة الإسلامية.
- إثبت أن الإسلام قادر على إقامة أسواقه الخاصة به وفق رؤيته الشرعية، حتى يمكن المستثمر المسلم الحرص على دينه من استثمار أمواله دون الوقوع في الشبهات والمحرمات.
- كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية كون هذه الدراسة تعتبر الدراسات الرائدة والسابقة حسب علم الباحثان في تناول فكرة إمكانية تحول السوق المالي في ليبيا للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

- كما تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين بمجال البحث العلمي.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على إمكانية تحول السوق المالي في ليبيا الى سوق مالي إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى بيان أي من العوامل والمتغيرات المؤثرة في إمكانية التحول، كما أن هناك أهداف أخرى يسعى الباحثان الى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تتلخص فيما يلي:

1. إلقاء الضوء على أهم المتطلبات والعقبات التي تؤثر في عملية التحول.
2. إلقاء الضوء على أهم التجارب التطبيقية لعملية تحول الأسواق المالية التقليدية.
3. تحديد أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في إمكانية تحول السوق المالي الليبي الى سوق مالي إسلامي.
4. الخروج بنتائج وتوصيات تتعلق بعوامل تؤثر في إمكانية التحول المستهدفة.

5.1 فرضيات الدراسة:

- بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فقد صيغت الفرضيات العدمية الآتية:
- الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد (البيئة الاستثمارية- البيئة التشريعية - المتطلبات الفقهية - الكوادر البشرية) على (إمكانية التحول) قيد الدراسة، وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:
1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات البيئة الاستثمارية وإمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي للعمل وفق الشريعة الإسلامية.
 2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات الفقهية وإمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي للعمل وفقاً للشريعة الإسلامية.
 3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات التشريعية والقانونية وإمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي للعمل وفقاً للشريعة الإسلامية.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة بشرية مؤهلة وإمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لبيان أثر العوامل والمتغيرات التي تؤثر في إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي الى العمل وفق الشريعة الإسلامية، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) بهدف اختبار الفرضيات وتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة عبد الحميد (2018): بعنوان المتطلبات التشريعية والتنظيمية لإقامة سوق أوراق مالية إسلامية، حالة سوق الأسهم السعودية، وقد أشارت الدراسة الى أن إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامية، يتطلب توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يراعي خصوصياتها، بحيث تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية ويمكن من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزاياها. وقد تمكنت دول كثيرة من وضع هذا الإطار وأصبحت رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية مثل ماليزيا، والسودان. وهناك دول أخرى يتوفر بها الإطار التشريعي والتنظيمي إلا أنه لا يراعي خصوصية الصناعة المالية الإسلامية، لكنه يوافقها في الكثير من جوانبها، وهي حالة سوق الأسهم السعودية. في هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مختلف المتطلبات التشريعية والتنظيمية لإقامة سوق الأوراق المالية الإسلامية وتطويرها، من خلال التعرف على جانبها النظري، ومحاولة إسقاطها على تجربة سوق الأسهم السعودية، واستخراج بعض جوانب الاستفادة منها لبورصة الجزائر. وتوصلت الدراسة الى أن السعودية تمكنت من وضع إطار تشريعي وتنظيمي مميز، لكنه لا يراعي خصوصية الصناعة المالية الإسلامية، كما لا يمنع العاملات المالية الإسلامية، وهو الجانب الذي أدى بالسعودية الى التمييز عالمياً. كما أوصت الدراسة أن الجزائر يمكن لها الاستفادة من التجربة السعودية من

خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يضمن على الأقل التعايش بين المصرفيتين الإسلامية والتقليدية، على أن يتم التحول التدريجي إلى العمل وفق ضوابط الشرعية الإسلامية. **دراسة قط، سليم (2015)**، هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة ومضاربة بين الاستثمار في أسواق الأوراق المالية المعاصرة وأسواق الأوراق المالية الإسلامية، وقد أتمد الباحث على أداء مؤشّر داو جونز العالمي الوضعي والإسلامي للمضاربة بين الاستثمار في السوقين ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي : من الأقدر على توفير عوائد جيدة بأقل درجة مخاطر ، سوق الأوراق المالية المعاصرة أم سوق الأوراق المالية الإسلامية ؟ ولإجابة على هذه الإشكالية اقترحت الدراسة مجموعة من الفرضيات وتوصلت من خلال الدراسة التحليلية للبيانات أن كل من أسواق الأوراق المالية المعاصرة و الإسلامية توفر فرصا استثمارية متنوعة ، قد تحقق عوائد جيدة وهذا حسب التغيرات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد ، إلا أن جوهر الاختلاف بين أسواق الأوراق المالية المعاصرة و الإسلامية هي الضوابط الشرعية ، كما أن سوق الأوراق المالية الإسلامية هي الأكثر استقرارا من حيث العائد و الأقل مخاطرة.

دراسة أعمارو (2011)، هذا وقد هدفت هذه الدراسة إلى استعراض واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، وأهم التحديات التي تواجهها، وخلصت الورقة البحثية إلى ضرورة تطوير أدوات مالية إسلامية تتميز بالمصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، والاستفادة من الاعتراف الدولي بالصكوك الإسلامية، أن تطوير سوق مالية إسلامية وتوسيع نطاقها يتطلب تطوير وابتكار صكوك إسلامية وتشجيع تسويقها.

دراسة ولد عالي(2010)، بعنوان التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بمقاصد الشريعة الإسلامية، وهي أطروحة دكتوراه في الدراسات الإسلامية من كلية الشريعة بجامعة بيروت الإسلامية ، واحتوت الدراسة على مجموعة من القواعد الشرعية والقانونية والاقتصادية المتفرقة والمهمة ، حيث يرى الباحث أن السوق المالية المشهورة هي سوق مالية متطورة تشمل الأدوات والأوراق المالية من أسهم وصكوك إسلامية، كما تشمل التعامل بالنشاطات المالية الأخرى حسب البدائل الشرعية التي أرساها الاجتهاد المعاصر كالبدايل عن بطاقات الائتمان والخيارات والمستقبليات والعمليات المصرفية الأخرى.

كما أثبت أن التجارب أكملت على واقعية قيام هذا النوع من الأسواق المالية الإسلامية المتطورة، رغم كل التحديات المالية والسياسية والتنظيمية والقانونية والشرعية ، وذلك بتقييم كل من تجربة السوق المالية الإسلامية العالمية في ماليزيا والبحرين ، حيث أثبت أنها تجربة ناجحة ورائدة وجريئة ولكنها تحتاج إلى ترشيد. وتعد هذه الدراسة عملا مهما في مجال الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة.

دراسة المسعودي (2009)، استهدفت الدراسة البحث في متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا ، والإجابة عن السؤال التالي : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وفق آراء عينة الباحثين بين المتطلبات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية لإنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا ؟ ولإجابة عن هذا السؤال سعت الدراسة إلى تحديد المتطلبات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية في الاقتصاد الليبي، فقد استطلع الباحث الجهات التي لها علاقة بموضوع الدراسة عن طريق استنباطه بحثية خاصة وضعت لهذا الغرض، وقد وزعت على (209) مبحوث هم عينة الدراسة. وقد شملت العينة مديري الإدارات في أمانة الاقتصاد و المالية، و أمانة التخطيط، و مجلس التخطيط الوطني، و مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى مديري إدارات المصارف التجارية العامة، و الخاصة، و المتخصصة، و لجنة إدارة سوق الأوراق المالية الليبية، و شركات الوساطة المالية، و عينة من جمهور المستثمرين. إضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع بعض مديري الإدارات في العينة المذكورة، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتطلبات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية، و إنشاء سوق مالية إسلامية، أي أن المتطلبات المحددة متوافرة كلها بدرجة تسمح بإنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا. ومن هنا فقد أوصت الدراسة بالمبادرة لإنشاء السوق، و هو ما يستوجب سن القوانين، و التشريعات، و اللوائح المالية التي تتعلق بتأسيسه، والاستعداد بتجارب الدول العربية والإسلامية في هذا المجال، و التعرف على كيفية التغلب على أية عوائق قد تواجهها في هذا الشأن.

دراسة سمور (2007)، بعنوان سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة السوق المالي في ماليزيا وتتمثل الهدف من الدراسة في الإجابة على عدد من الأسئلة حول

مدى توافق معاملات وأنشطة سوق الأوراق المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود فروق جوهرية بين النظرية والتطبيق في إطار عمل الأسواق المالية الإسلامية وهو يعزى إلى مجموعة من العوامل والمسببات أهمها وجود اختلافات بين العلماء والفقهاء المعاصرين حول الحكم الشرعي لبعض معاملات السوق كما توصل الباحث إلى تلك السوق لا تستطيع العمل بمعدل عن البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها مما يشير إلى عدم استقلاليتها وخصوصيتها وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر والتقييم لبعض الأدوات المالية المتداولة حتى تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

دراسة الزهار، وعبد، (2005):هدفت الدراسة إلى وضع تصور لرسم المعالم الأساسية لسوق أوراق مالية إسلامي معاصر بأدواته الإسلامية وضوابطه الشرعية، وقد انطلقت هذه الدراسة من عرض لواقع أسواق الأوراق المالية الإسلامية ومدى موائمة هذا الواقع مع الشريعة الإسلامية، وتناولت الدراسة هيكل السوق المالية الإسلامية وفعاليتها وقضية الكفاءة من منظور إسلامي، وعرض المبادئ التنظيمية والتشريعية والتي من شأنها أن تعزز مفهوم الكفاءة لعمل تلك الأسواق من خلال المصالح المرسله، كما تم استعراض آراء الفقهاء في إصدار الأوراق المالية وتداولها في الأسواق المالية من الناحية الشرعية، ثم ناقشت الدراسة عدداً من القضايا منها ما يتعلق بالمضاربة في الأسواق المالية والتي تؤكد فيها الحاجة لقدر معقول من المضاربات، مقدماً بعض الاقتراحات لتنظيمها، ولكن الدراسة أهتمت بالجنب النظري فقط ولم تركز على الجانب العملي للخروج بتطبيق عملي واقعي لتصور سوق أوراق مالية إسلامية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة: 1.2 مفهوم السوق المالي الإسلامي؛

تعتبر أسواق الأوراق المالية بشكل عام وأسواق الأوراق المالية الإسلامية بشكل خاص أداة أساسية من أدوات النمو الاقتصادي، وهي لا تختلف في المفهوم عن السوق المالية التقليدية من حيث الجوهر وطبيعة العمل إلا أنها تتميز عنها بالالتزام بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وحلونها الفقهية، لما لها من أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تحريك

الأموال بين المدخرين والمستثمرين، الأمر الذي يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين لطول آجال التمويل فيها، ومع وجود إمكانية تحويلها إلى سيولة مطلقة بسرعة وبسر نسبيين، أو إعادة تشكيل المحفظة المالية بما يحقق أكبر عائد، الأمر الذي يعزز آفاق النمو والتنمية الاقتصادية في المدى الطويل.

1.1.2 تعريف السوق المالية الإسلامية:

لقد تنوعت واختلفت تعريفات السوق المالية الإسلامية عند المتخصصين والباحثين في هذا الشأن، إلا أن أغلبهم يأخذ تعريف السوق المالية الإسلامية من تعريف السوق المالية الاصطلاحي الوضعي ويضعها في إطار شرعي إسلامي، وفيما يلي نستعرض أهم التعريفات لهذه السوق:

1. الإطار الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخرة الراحبة في التوظيف اللاربوي لمدخراتها إلى الوحدات المستمرة الباحثة عن التمويل اللاربوي لمشاريعها، فهي سوق تقوم على الالتزام الشرعي في جميع هيئاتها ومؤسساتها وصفقاتها وأدواتها المتداولة فيها. (كتاف، 2014)
2. "هي السوق التي يمكن أن تتداول فيها الأدوات المالية من الأسهم، والصكوك الإسلامية على الوجه الذي تجيزه الشريعة الإسلامية". (حطاب، 2005)
4. "سوق منظمة تعتقد في مكان معين وفي أوقات دورية للتعامل الشرعي ببيعاً وشراءً لمختلف الأدوات المالية، وتهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة". (احمد، 1995)

ومن خلال استعراضنا للمفاهيم المختلفة للسوق المالية الإسلامية، نجد أن السوق المالية الإسلامية تستند في أحكامها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. وبناء على ما سبق، يمكن تعريف سوق الأوراق المالية من منظور إسلامي بأنها، سوق منظمة لتداول أموال الاستثمار بمختلف الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتخضع لتشريعات وتنظيمات تحكم مختلف آليات وأدوات التعامل فيها في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية لتحقيق مختلف أهداف

الاقتصاد الوطني. وقد تنعقد في إطار مكاني محدد أو غير ذلك، أي يتم التعامل فيها بواسطة استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لإتمام عملية الجمع المطلوبة بين بائعي ومشتري الأوراق المالية.

2.1.2 التطور التاريخي للأسواق المالية الإسلامية:

إن الهدف الحقيقي والكامن وراء مشروع إنشاء سوق مالية إسلامية أو بورصة الأوراق المالية الإسلامية هو التزام هذه البورصة بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي، وتجنب العمل المناقض لهما، وإذا لم يتحقق ذلك تعد عملية الإنشاء فاشلة أو مشوهة، وقد تسيء إلى الشريعة الإسلامية أكثر مما تحسن إليها.

ولقد ظهرت أول دعوة لإنشاء سوق مالية إسلامية منذ ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن من طرف الدكتور سامي حمود، وذلك في ندوة البركة الثانية في تونس سنة 1984، حيث اقترح تداول الحصص الاستثمارية في حالات السلم والإيجار والمرابحة (وذلك لمعلومات الربح في هذه الصيغة) واقترح فكرة إنشاء شركة مساهمة تابعة لبنك البركة البحري الإسلامي، تكون متخصصة في تمويل المرابحة، وتكون أسهمها قابلة للبيع والشراء وفق أسعار معلنة مسبقاً، على أساس محسوب تبعاً للعملية المنفذة والأرباح المستحقة. وقد استجاب وزير التجارة والصناعة البحري للفكرة بإصدار القرار رقم 18 لسنة 1986 الذي يسمح بتأسيس شركات مساهمة إسلامية، لتسجل البحرين بذلك فضل السابق في هذا المجال ثم تواصلت النداءات بعد ذلك مطالبة بضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية لتكون بمثابة البديل عن السوق المالية التقليدية، فهذه الأخيرة بشكلها الحالي لا تخدم الاقتصاد، وليست بالنموذج المناسب للنظام المالي الإسلامي. ولقد عقد مجمع الفقه الإسلامي ندوات ومؤتمرات عديدة لبحث التكيف الشرعي للأسواق المالية الدولية، وكذلك بحثت كل الأدوات المالية المستخدمة في الأسواق المالية العالمية، وكان من أهم النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها هذه المؤتمرات هو التأكيد على أن الأسواق المالية بشكلها الحالي لا تخدم المسلم، وليست هي المثال الحقيقي للنظام المالي الإسلامي، وأنه يجب إيجاد بديل عنها في إقامة سوق مالية إسلامية، ثم جاء التطبيق العملي لهذه الدعوات بإنشاء السوق المالية العالمية في البحرين، وصدر ذلك بقانون،

وهي ما يسمى بسوق ماليزيا والبحرين، حيث كانت تجربة رائدة في هذا المجال (الأمير، وآخرون، 2011)

3.1.2 أهمية إنشاء سوق مالية إسلامية:

تتضح أهمية الأسواق المالية في العمل كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار وذلك من خلال أهمية عملية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي، لأن الاستثمار عامل مهم في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإمكانات الإنتاجية، وهنا يبرز دور الأسواق المالية في تجميع مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل واستخدام القوى العاملة، ويمكن لتخصيص أهمية إنشاء سوق مالية إسلامية في الآتي: (أحمد، 2000)

1. تعد السوق المالية الإسلامية عموماً، وبورصة الأوراق المالية الإسلامية خاصة فرصة هامة لكل مستثمر مسلم، تحقق له أهداف التحوط والتنويع، بما يمكنه من تقليل خسائره والمخاطر التي قد يتعرض لها، وزيادة عائداته، وذلك بتنويع محفظته المالية، واختيار الأدوات الأكثر نجاحاً ومشروعية.
 2. تمثل محطة هامة لإعادة تنقية وضع الأموال الحلال، وتمويل المشروعات المنتجة والناجحة، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج الفعال في المجتمع .
 3. إن إقامة سوق مالية إسلامية يعتبر أكثر من ضرورة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي، ومده بالظروف المنافسة للنظام المصرفي التقليدي، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدالة، وبالتالي زيادة معدلات النمو والرفاهية.
 4. تنمية العادات الادخارية للأفراد وذلك بتشجيعهم على استثمار الفائض من الدخل في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً ومشروعاً، وتتيح لهم سهولة بيع الأدوات المالية، وهذا ما يوفر لهذه المدخرات درجة عالية من السيولة.
 5. جذب الاستثمارات والمدخرات المحلية والأجنبية وإعادة توطين الأموال المهاجرة إلى الغرب.
- حيث تشير الأرقام إلى تناقضات صارخة واختلافات رهيبية في هذا المجال.

1.2.2 المبادئ التي تقوم عليها الأسواق المالية الإسلامية:

ولقيام هذه السوق المالية وفق أسس الشريعة الإسلامية يجب توفر مجموعة من الشروط والضوابط الشرعية والقانونية ومن أهمها:

شروط إنشاء أسواق المال الإسلامية:

هناك مجموعة من الشروط التي تضبط العمل في السوق المالية من أجل تحقيق أهداف

الأسواق المالية الإسلامية منها: (نصرى، وشوشان، 2010)

• أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين و اللوائح التنظيمية التي تنظم و تدبر نشاط الأسواق الثانوية و تراقبها و تقرر الأحكام التأديبية اللازمة مع الاستفاضة ببعض القوانين و اللوائح المنظمة لبعض الدول إذا تم التأكد من عدم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية.

• الالتزام بمبدأ حرية الدخول إلى السوق وحرية المعاملات فيها وهو مبدأ إسلامي قديم معروف بالنسبة لأسواق السلع، وعلى ذلك لا يصح فرض أية قيود تمنع حق ممارسة أعمال السمسة أو البيع أو الشراء في السوق لأن هذا المبدأ يمنع قيام الاحتكارات والتكتلات وهو ما يؤدي إلى قيام المنافسة الحرة التي تعمل على إزالة الفجوة بين أسعار التبادل و القيم الحقيقية للأوراق المالية.

• منع تداول أية أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا و أنها لا تستخدم في تمويل مشروعات محرمة أو ضارة بالمسلمين و الناس.

• وجود قواعد و لوائح تنظيمية كفيلة بتحقيق سلامة معاملات التداول المالي من الجهاتة و الغش و الغبن و حمية السوق من المضاربة بأسعار غير الشرعية.

• شيوع الصدق و الشفافية و الأمانة في المعاملات المالية، وتقديم البيانات و المعلومات الصحيحة حول العقود و الصفقات و ظروف المختلفة للسوق المالي.

• منع التعامل الصوري و المضاربة على ارتفاع الأسعار وكذلك منع البيع الائتماني.

2.2.2 الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية:

يجب أن تخضع أعمال الأسواق المالية الإسلامية لمجموعة من الضوابط الشرعية والقانونية

6. تتجلى أهمية السوق المالية الإسلامية فيما يمكن أن تقدمه لتنمية الاقتصاد، حيث أنها تعمل الوعاء الذي يستوعب السيولة المتوافرة في البلاد الإسلامية، ويحقق الأهداف التنموية، والتوازن والتكامل البلدان .

7. تعد آية استثمارية لإدارة الفائض نحو تشغيل الأصول المالية، وللمؤسسات المالية الإسلامية، ولاحتضان الأدوات المالية الإسلامية.

ومن هنا تتجلى لنا أهمية إنشاء سوق مالية إسلامية كحاجة ملحة للعالم الإسلامي لوجود سوق تنضبط بالضوابط الشرعية، وتتعامل بالأدوات والأوراق المالية الإسلامية، وتكون كل

تعاملاتها وفق الشريعة الإسلامية وبالتالي المساهمة في حشد المدخرات وتوظيفها والوصول الى التنمية الاقتصادية التي نهدفها الجميع.

2.2 مقومات إقامة الأسواق المالية الإسلامية ومتطلباتها:

بالرغم من أن أسواق الأوراق المالية في الدول الإسلامية نشأت اعتمادا على المنهج الرأسمالي الربوي، وبقيت ضيقة في حجم معاملاتها، ومؤسساتها، إلا أنه يتوفر لها كل مقومات قيام سوق مالي إسلامي متكامل، نذكر منها ما يلي: (شحاتة 2000)

1 - المال، وهو متوفر، إذا تم استثماره داخل البلاد الإسلامية.

2 - الأوراق المالية الإسلامية: لقد تمكن رجال الفقه والاقتصاد الإسلامي من صياغة أوراق مالية، خالية من المعاملات الربوية، تكون بديلة لثيلاتها في السوق المالي التقليدي.

3 - المؤسسات المالية المصدرة للأوراق المالية: فهي في حاجة إلى تمويل إسلامي لحمايتها من تلاعب المضاربين والقامرين في استثمارها لمخدراتها.

4 - توفر المتخصصين من علماء الفقه الإسلامي وخبراء المال والأسواق والاقتصاد الإسلامي، الذين يعملون على توجيه المعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية.

4- أن تكون على اتصال دائم بالبنك المركزي التابعة له حتى يبقى علم بكل التطورات الحاصلة وحتى لا تتجاوز الصلاحيات والحدود الممنوحة لها قانوناً.

وأخيراً، فإن هذه الضوابط الشرعية والقانونية تلعب دوراً كبيراً في تحسين أداء السوق المالي الإسلامي وتكسبه قدرة تنافسية عالية في مواجهة التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية المعاصرة.

3.2 تجارب بعض الدول الإسلامية في تأسيس أسواق مالية إسلامية:

سنناول بالعرض الموجز بعض أهم التجارب العربية والإسلامية التي سعت إلى تأسيس سوق مالية إسلامية لتتزم بضوابط الشرعية الإسلامية ومن أبرز هذه التجارب:

تجربة السودان:

اعتمدت السودان في صياغة تجربتها للأسواق المالية الإسلامية على خطوة كانت ضرورية لبوطها هذه الغاية ألا وهي أسلمت النظام المصرفي بالكامل، حيث أسست الحكومة السودانية هيئة عليا للرقابة الشرعية على المصرف المركزي بالسودان، وعززت هذه الخطوة بإصدار عدداً من القوانين والتشريعات التي تنظم أعمال المصارف العاملة بالقطاع المصرفي بالدولة بما يتسق وأحكام الشرعية الإسلامية.

ثلث هذه المرحلة خطوة تكاملية تمثلت في إنشاء السوق المالي الإسلامي ليعمل فقط وفقاً لضوابط ومبادئ الشرعية الإسلامية، ويظم السوق عدد (47) شركة مدرجة إلى جانب (5) صناديق استثمارية إسلامية، كذلك الإصدارات الحكومية المعروفة والسماة بشهادات المشاركة (شهامه) وشهادات مشاركة المصرف المركزي المعروفة باسم (شهم)، وهذا وقد أصدر المصرف المركزي السوداني هذا النوع من شهادات المشاركة في عام 2000م بهدف إدارة السيولة والسيطرة عليها داخل النظام المصرفي بما يخدم السياسة النقدية للدولة، وارتكزت فكرة إصدار شهادات المشاركة تلك على قاعدة "الغنم بالغرم" بدلاً من الأسلوب التقليدي المعتمد على الفوائد الربويه، وقد بلغت قيمة شهادات (شهامه) التي تصدرها الحكومة السودانية ما يقارب 400 مليون دولار سنوياً (الماحي، ص 14).

حتى تؤدي أكلها، وحتى تأتي عملياتها وفقاً لأحكام الشرعية الإسلامية، ويمكن تقسيم تلك الضوابط إلى قسمين (عالي، 2011):

أولاً: الضوابط الشرعية:

من أهم الضوابط الشرعية التي يجب أن تحكم السوق المالية الإسلامية:

1- أن تكون لها هيئة شرعية للفتوى والرقابة الشرعية.

2- أن يكون لها جهاز تدقيق شرعي داخلي مهمته متابعة ومطابقة الأعمال

والتعاملات الجارية ومطابقتها للوائح المنصوص عليها في قانون التناسيس.

3- كما يجب أن لا تقدم أساليب تمويل أو استثمار إلا في المنتجات المالية المتوافقة

مع الشرعية الإسلامية مثل: الإجارة المنتهية بالتعليك، والصكوك الإسلامية،

والمرابحة للأمر بالشراء، والإستصناع، وغير ذلك من الأدوات المالية والمنتجات

المقبولة شرعاً والتداول عرفاً.

ثانياً: الضوابط القانونية:

من أهم الضوابط القانونية التي يجب أن تحكم السوق المالية الإسلامية: (كتاف،

ولطرفشن، 2016)

1- أخذ الترخيص القانوني من البنك المركزي في نفس البلد.

2- أن تكون لها هيئة رقابية قانونية.

3- كما يجب قانوناً أن تحصل السوق المالية الإسلامية على موافقة المصرف المركزي على

كل المنتجات المالية والأدوات التي تستخدمها في مجال التمويل أو في مجال التداول

والاستثمار، وأن تسعى جاهدة لشرح أحكام هذه الأدوات وتوضيح أهميتها في مجال التمويل

والاستثمار حتى تحصل على إجازتها والترخيص بمزاوتها خاصة أن بعض المصارف المركزية

في الدول العربية والإسلامية غير محيطه بأعراف وأساليب التمويل والاستثمار الإسلامية،

ومنها أحكام السوق المالية الإسلامية وعملياتها وتعاملاتها.

تجربة البحرين؛

تعتبر البحرين مركزاً مالياً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأربعة الأخيرة، فهي تعتبر مقراً لعدد من المؤسسات المالية والمصرفية الإقليمية والدولية، وتحتضن البحرين عدداً من المصارف الإسلامية وشركات التأمين وصناديق استثمارية، كما تم إنشاء السوق الإسلامي العالمي بالعاصمة المنامة ومركز إدارة السيولة المالية برأس مال بلغ 200 مليون دولار مدفوع بالكامل من قبل بنك التنمية الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي، وبنك دبي الإسلامي، ومصروف البحرين الإسلامي، بهدف دعم تمويل العمليات الاستثمارية بين المصارف الإسلامية بواسطة أدوات تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل مدعومة بالصكوك الإسلامية وغيرها من الأدوات المالية القابلة للإدراج والتداول في الأسواق المالية الإسلامية، وقد بلغت قيمة إصدارات الصكوك منذ سنة 2001 وحتى عام 2005م ما قيمته 1.3 مليار دولار أمريكي، وقد بلغ قيمة المدرج منها في سوق البحرين للأوراق المالية ما قيمته 780 مليون دولار (Ayub, P20).

التجربة السعودية؛

تعتبر شركة " سابك " من الرواد الأوائل الذين قاموا بإصدار الصكوك الإسلامية، حيث قامت الشركة في سنة 2005م بطرح ما قيمته 3 مليار ريال سعودي من الصكوك الإسلامية بالسوق السعودية، وكانت هذه العملية أكبر عملية إصدار لهذا النوع من الصكوك في حينها على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وقد قوبلت عملية الإصدار هذه بموجة إقبال كبيرة على شراء هذه الصكوك من قبل المستثمرين السعوديين، وقد قدمت بذلك فرص استثمارية جديدة وواحدة إلى جانب الأسهم يعزز من قدرة السوق المالية السعودية على تزويد المستثمرين بخيارات أكثر تنوعاً في مجال الاستثمار الإسلامي (مهدي وآخرون، 2011، ص 5).

التجربة الماليزية؛

يعتبر النظام المالي الإسلامي في ماليزيا نموذجاً مشرفاً للاقتصاد الإسلامي المتطور الذي يمكن أن يكون نواة إلى قيام نظام مالي إسلامي يطمح الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بما يخدم المصالح الاقتصادية للشعوب الإسلامية وبما لا يتعارض شريعتنا السمحة. وتعد المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرية والأبازي والأدوات الاستثمارية

الإسلامية المستخدمة في سوق كوالالمبور، من البيانات الأكثر تطوراً في العالم والتي تقدم شكلاً متطوراً للنظام المالي الإسلامي، يواكب التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية والاستثمارية العالمية.

هذا وتعتبر التجربة الرائدة للأوراق المالية الإسلامية في دولة ماليزيا وفقاً لإحصائيات الأولى التي عبرت الحدود المحلية إلى الأسواق المالية الخارجية بنسب تراوحت ما بين 12% إلى 15%، ويحجم إصدارات من الصكوك الإسلامية بلغت 25 مليار دولار تقريباً منتشرة في أكثر من 6 دول، لتشكل بذلك سوق للصكوك الإسلامية في العالم حيث استحوذت على إصدار أكثر من ثلاثة أرباع الصكوك الإسلامية المصدرة في العالم خلال الفترة (1990 - 2004) (مهدي وآخرون، ص 8).

ووفقاً للتقارير الصادرة عن المصرف المركزي الماليزي، فقد سجل سوق الأوراق المالية الإسلامية بماليزيا نمواً في حجم الأوراق المالية المصدرة بقيمة بلغت 24.5 مليار رنجت ماليزي، أي ما يفوق 7 مليار دولار تقريباً، وقد بلغت قيمة الأوراق المالية الإسلامية المصدرة حتى نهاية 2005 ما قيمته 112.2 مليار رنجت ماليزي، أي ما يعادل 38 مليار دولار تقريباً (Bank Negara of Malaysia).

ثالثاً الجانب العملي للدراسة

1.3 نبذة عن سوق الأوراق المالية الليبي؛

تأسس سوق الأوراق المالية الليبي تحت اسم شركة سوق الأوراق المالية بقرار رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم 134 لسنة 2006م، برأس مال مصرح به 20 مليون دينار، وبلغ رأس المال المصدر 50 مليون دينار ووزعت على 5 مليون سهم، ووصل عدد الشركات المدرجة به 20 شركة بمختلف القطاعات، وللاطلاع على تقييم أداء السوق يمكن الاطلاع على دراسة (الجبيري، 2015) والتي أشارت إلى ضعف نطاق وحجم سوق الأوراق المالية الليبي فضلاً عن ضعف السيولة وانخفاض معدل الدوران مما يعني أن سوق الأوراق المالية الليبي مازال سوق ناشئ ويحتاج إلى الكثير من التطوير واعتماد الأساليب الحديثة في المعاملات،

ودراسة (كريمة، وفرحات، 2014) والتي تناولت اختبار كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي والتي توصلت الى أن عوائد السوق غير مستقلة ولا تتصف بالتوزيع الطبيعي مما يعنى عدم كفاءة السوق عند المستوى الضعيف. وبشكل عام يمكن القول أن ضعف أداء السوق وكفاءته ترجع الى عدم استقرار الاقتصاد بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الليبي منذ عام 2011، أما على صعيد القوانين والتشريعات فقد شهد عام 2013 صدور قانون رقم (2013/1) بشأن منح العملات الربوية، وفي عام 2016 فقد صدر قانون الصكوك رقم (2016/4) والذي سيسمح للسوق المالي الليبي بتطوير أدوات مالية إسلامية تتميز بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية والعمل على التحول الى سوق مالي إسلامي.

2.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة في الموظفين والمسؤولين بسوق الأوراق المالية الليبي وبعض وشركات الوساطة المالية وقد استهدف الباحثون المسؤوليين الذين لهم دراية ومعرفة بطبيعة العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في حث القائمين على السوق المالي الليبي للعمل وفق الشريعة الإسلامية، وهم شاغلوا المراكز الوظيفية والقيادية وبناءً عليه فقد بلغ أفراد مجتمع الدراسة (50) موظفاً.

عينة الدراسة:

نظراً لمحدودية عدد أفراد مجتمع الدراسة والمتمثلين في العاملين بالكادر الوظيفي للسوق المالي الليبي، تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، فقد تم توزيع استمارة الاستبيان المصممة لجمع البيانات على جميع أفراد المجتمع، حيث بلغ عدد الاستمارات المستردة (40) استمارة من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة والبالغة (50) استمارة استبيان، أي بنسبة 80٪.

ثانياً : أدوات الدراسة

قام الباحثان بتصميم الاستبيان معتمدين على الجانب النظري والدراسات السابقة وقسمت استمارة الاستبيان الى قسمان وهما كالاتي:

1- القسم الأول يحتوي على المعلومات الشخصية للمبحوثين وهي (المؤهل العلمي

- التخصص العلمي - المركز الوظيفي - الخبرة العملية - عدد الدورات
- 2- القسم الثاني يحتوي على متغيرات الدراسة ويتكون من المتغيرات التالية:

- المتغير المستقل الأول (البيئة الاستثمارية)
- المتغير المستقل الثاني (البيئة التشريعية)
- المتغير المستقل الثالث (المتطلبات الفقهية)
- المتغير المستقل الرابع (الكوادر البشرية)
- المتغير التابع (إمكانية التحول)

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الباحثان برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتم وضع 5 خيارات للإجابة على العبارات الواردة في الاستبيان على أساس مقياس ليكرث الخماسي، وأعطيت الخيارات المتاحة للإجابة قيم رقمية ممثلة في: (غير موافق بشدة 1) وإجابة (غير موافق 2) وإجابة (محايد 3) وإجابة (موافق 4) وإجابة (موافق بشدة 5) .

ثانياً : اختبار ألفا كرونباخ.

الجدول رقم (1) يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ

المتغيرات	محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
التابعة	إمكانية التحول	5	0.675	0.758
المستقلة	البيئة الاستثمارية	5	0.614	0.784
	البيئة التشريعية	5	0.686	0.828
	المتطلبات الفقهية	5	0.643	0.802
	الكوادر البشرية	4	0.691	0.701
المتغيرات المستقلة		19	0.811	0.901
كامل الاستبيان		24	0.798	0.893

المركز الوظيفي	عضو مجلس إدارة	رئيس قسم	موظف
5.9	2	10	22
3.0	1	15	15
44.0	15	15	3
44.0	15	15	7
9.0	3	15	8
20.5	7	15	16
23.5	8	15	3
47.0	16	15	
9.0	3	15	

من الجدول رقم (2) يتضح الآتي :

- أغلب أفراد الدراسة مؤهلاتهم بكالوريوس بنسبة (76.5%) والباقي مؤهلاتهم ماجستير بنسبة (23.5%) من إجمالي أفراد العينة.
- أغلب أفراد عينة الدراسة كان تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية بنسبة (50%) يليها الذين تخصصهم علوم المحاسبة بنسبة (44.0%) من إجمالي أفراد العينة.
- أغلب أفراد عينة الدراسة كان مركزهم الوظيفي موظفين بنسبة (59.5%) يليها الذين مركزهم الوظيفي رؤساء أقسام بنسبة (29.4%) من إجمالي أفراد العينة.
- أغلب أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 سنوات الي 15 سنة بنسبة (88.0%) من إجمالي أفراد العينة.

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات هي أكبر من (60%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق وهو تحقق أغراض البحث ويجعلها قابلة للتحليل الإحصائي.

استخدام الباحثان الأساليب الإحصائية التالية :

- ✓ النسب المئوية والمتوسطات المرجحة والانحراف المعياري.
- ✓ اختبار ألفا كرونباخ.
- ✓ اختبار كولو مجروف - سمير نوف
- ✓ تحليل الانحدار الخطي المتعدد.
- ✓ اختبار T-Test للعينة الواحدة.
- ✓ مستوى المعنوية (0.05)

رابعاً: التحليل الإحصائي.

1.2.3 خصائص عينة الدراسة:-

الجدول رقم (2) يبين الأعداد والنسب المئوية للعوامل الديموغرافية.

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

النسبة %	العدد	الفئة	المتغير
76.5	26	بكالوريوس	المؤهل العلمي
23.5	8	ماجستير	
50.0	17	علوم مالية ومصرفية	التخصص العلمي
3.0	1	علوم إدارية	
44.0	15	علوم محاسبية	
3.0	1	لم يذكر	

تابع الجدول (3)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة	المحاور
4	1.331	3.529	توفر سوق مالي للأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في ليبيا.	
1	0.705	4.441	البيئة الاستثمارية في ليبيا مواتية للاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية	
2	0.589	4.324	تشجع ليبيا الاستثمار المحلي من خلال صياغة القوانين والتشريعات ومنها قانون الصكوك	
5	1.365	2.882	قانون هيئة سوق المال الليبي لا يحتاج الى تعديلات جوهرية لتحول السوق الى سوق إسلامية	
3	1.274	3.882	الانقسام السياسي والأمني في ليبيا قد يكون عائقا أمام قيام سوق مال إسلامية	

- أغلب أفراد عينة الدراسة حظروا ثلاثة دورات بنسبة (47.0٪) يليها الدين حظروا دورتان بنسبة (23.5٪) من إجمالي أفراد العينة. وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لا فيها من تنوع في المؤهل والتخصص العلمي والمركز الوظيفي إضافة إلى سنوات الخبرة والحصول على دورات.

2.2.3 التحليل الوصفي للإجابات عن عبارات الاستبيان.

الجدول رقم (3) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات مفردات

الدراسة عن عبارات هذا الاستبيان.

جدول (3) التحليل الوصفي للإجابات

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة	المحاور
4	1.012	2.64	توافر لجان ومجالس الرقابة الشرعية التي تلتزم بالضوابط الأخلاقية والشرعية	
3	1.053	3.265	تساعد قوانين وتشريعات هيئة السوق المال الليبي في سرعة التحول الى سوق مالية إسلامية	
2	0.547	3.941	يساهم الإقبال الكبير على الصكوك في اقدم السوق المالي التقليدي على التحول الى سوق إسلامي	
5	0.860	2.441	وجود كوادر بشرية مؤهلة حسب الشريعة الإسلامية في السوق المالي الليبي	
1	0.544	4.647	البيئة الاستثمارية في ليبيا مواتية للاستثمار حسب الشريعة الإسلامية وتتميز بوضوح أنظمة ولوائح الاستثمار	

تابع الجدول (3)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة	المحاور
3	0.862	3.500	وضوح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال السوق المالي الإسلامي.	<p>إمكانية التحول</p>
1	0.504	4.441	وجود هيئة شرعية بالسوق المالي في ليبيا تساعد على سرعة التحول.	
4	0.857	3.412	توافر المتطلبات الشرعية والفقيه لتحويل السوق المالي الليبي الى سوق مالي إسلامي.	
5	0.985	3.000	قانون السوق المالي في ليبيا رسم الإطار التشريعي والتنظيمي للسوق المالي الإسلامي.	
2	0.925	3.853	توفر المتخصصين من علماء الفقه الإسلامي وخبراء المال والأسواق والاقتصاد الإسلامي في سوق الأوراق المالية الليبي الذين يعملون على توجيه المعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية.	

تابع الجدول (3)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة	المحاور
2	0.727	3.676	لا تتوفر التشريعات القانونية الخاصة بالتحول الى سوق مالي إسلامي في ليبيا.	<p>إمكانية التحول</p>
1	0.834	4.176	تعارض النصوص القانونية الحالية مع طبيعة عمل السوق المالي الإسلامي.	
3	0.825	3.529	تعميق التشريعات التقاعدية المطبقة حالياً	
5	0.961	3.500	إمكانية التحول. تؤثر البنود التنظيمية الصادرة عن إدارة السوق في عرقلة تنفيذ الإجراءات اللازمة للتحول.	
4	0.929	3.500	تمكن رجال الفقه والاقتصاد الإسلامي من صياغة أوراق مالية، خالية من المعاملات الربوية، تكون بديلة لمثلاتها في السوق المالي التقليدي.	

- في محور البيئة التشريعية جاءت العبارة (تعارض النصوص القانونية الحالية مع طبيعة عمل السوق المالي الإسلامي) في الترتيب الأول بمتوسط (4.176) وجاءت العبارة وهي (لا تتوفر التشريعات القانونية الخاصة بالتحول الى سوق مالي إسلامي في ليبيا). في الترتيب الثاني بمتوسط (3.676).
- في محور المتطلبات الفقهية جاءت العبارة (وجود هيئة شرعية بالسوق المالي في ليبيا يساعد على سرعة التحول) في الترتيب الأول بمتوسط (4.441) وجاءت العبارة وهي (توفر المتخصصين من علماء الفقه الإسلامي وخبراء المال والأسواق والاقتصاد الإسلامي في سوق الأوراق المالية الليبي الذين يعملون على توجيه المعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية) في الترتيب الثاني بمتوسط (3.853).
- في محور الكوادر البشرية جاءت العبارة (توفر الموارد البشرية المؤهلة حسب متطلبات الشريعة الإسلامية) في الترتيب الأول بمتوسط (3.912) وجاءت العبارة وهي (يتوفر في سوق العمل الكافي من الكوادر البشرية لإنجاز أعمال السوق بعد التحول حسب الشريعة الإسلامية) في الترتيب الثاني بمتوسط (3.676).

3.2.3 اختبار الفرضيات:

استخدم الباحث البيانات التي قاما بتجميعها وذلك للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم التي وضعت لتفسير الظاهرة وذلك باستخدام المتوسط المرجح العام للإجابات عن العبارات وكانت نتائج التحليل كالتالي:

اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية المصغرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد (البيئة الاستثمارية - البيئة التشريعية - المتطلبات الفقهية - الكوادر البشرية) على (إمكانية التحول) قيد الدراسة.

نتائج الاختبار كالتالي:

اختبار هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

استخدم الباحث اختبار كولوموجوروف - سميير نوف (Kolmogorov Smirnov) لمعرفة تتبع التوزيع الطبيعي أو لا والجدول رقم (4) يبين نتائج الاختبار.

تابع الجدول (3)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	المحاور
1	1.026	3.912	توفر الموارد البشرية المؤهلة حسب متطلبات الشريعة الإسلامية.	البيئة التشريعية البيئة الفقهية الكوادر البشرية المتخصصين
2	0.843	3.676	يتوفر في سوق العمل الكافي من الكوادر البشرية لإنجاز أعمال السوق بعد التحول حسب الشريعة الإسلامية.	
3	1.067	3.206	يتوفر لدى السوق المالي الليبي عدد كافٍ من العاملين المؤهلين بالمؤهلات الشرعية الإسلامية.	
4	0.860	2.441	وجود الخبرات الفنية الكاملة خاصة فيما يتعلق بالمحللين الماليين للأسواق والاستثمارات المباشرة حسب الشريعة الإسلامية.	

يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي:

- في محور إمكانيات التحول جاءت العبارة (البيئة الاستثمارية في ليبيا موثوقة للاستثمار حسب الشريعة الإسلامية وتمتاز بوضوح أنظمة ولوائح الاستثمار) في الترتيب الأول بمتوسط (4.647) وجاءت العبارة وهي (يساهم الإقبال الكبير على الصكوك في إقدام السوق المالي التقليدي على التحول الى سوق إسلامي) في الترتيب الثاني بمتوسط (3.941).
- في محور البيئة الاستثمارية جاءت العبارة (البيئة الاستثمارية في ليبيا موثوقة للاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في الترتيب الأول بمتوسط (4.441) وجاءت العبارة وهي (تشجع ليبيا الاستثمار المحلي من خلال صياغة القوانين والتشريعات ومنها قانون الصكوك) في الترتيب الثاني بمتوسط (4.324).

جدول (4) نتائج اختبار K-S

البيانات	إمكانية التحول	البيئة الاستثمارية	البيئة التشريعية	المتطلبات الفقهية	الكوادر البشرية
المتوسط	3.388	3.812	3.676	3.641	3.309
الانحراف المعياري	0.507	0.693	0.572	0.541	0.600
مستوى المعنوية المشاهدة	0.024	0.433	0.196	0.253	0.377

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

- مستوى المعنوية لجميع الأبعاد اكبر من (0.01) مما يدل على أن جميعها تتبع التوزيع الطبيعي.
- المتوسط العام لمحور إمكانية التحويل (3.388).
- جاء بعد " البيئة الاستثمارية " بالمرتبة الأولى بمتوسط (3.812) يليها بعد " البيئة التشريعية " بالمرتبة الثانية بمتوسط (3.676) يليها بعد " المتطلبات الفقهية " بالمرتبة الثالثة بمتوسط (3.641) يليها بعد " الكوادر البشرية " بالمرتبة الرابعة بمتوسط (3.309).

الجدول رقم (5) يبين نتائج الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

جدول (5) الأزواج الخطي

VIF	المتغيرات المستقلة
1.827	البيئة الاستثمارية
2.176	البيئة التشريعية
1.639	المتطلبات الفقهية
1.088	الكوادر البشرية

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم المعامل (VIF) أقل من 10 وبالتالي لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (6) يبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار ملائمة النموذج.

جدول (6) الانحدار المتعدد

Sig.	F	معامل التحديد المعدل	معامل الارتباط
0.002	5.587	0.435	0.660

من الجدول رقم (6) يتضح الآتي:

- معامل الارتباط بين المتغير التابع (إمكانية التحويل) والمتغيرات المستقلة (البيئة الاستثمارية - البيئة التشريعية - المتطلبات الفقهية - الكوادر البشرية) هو (0.660).
- معدل التحديد المعدل هو (0.435) مما يعني أن المتغيرات المستقلة ((البيئة الاستثمارية - البيئة التشريعية - المتطلبات الفقهية - الكوادر البشرية) تفسر ما نسبته 43.5% من إمكانية التحول. مستوى المعنوية المشاهدة (0.002) وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة وهذا يعني على الأقل وجود بعد واحد من بين المتغيرات المستقلة تؤثر في إمكانية التحويل. ومن هذا النموذج تكون دالة الانحدار الخطي المتعدد كالآتي:

$$\text{إمكانية التحول} = 1.993 - 0.304 \text{ البيئة الاستثمارية} - 0.061 \text{ البيئة التشريعية} + 0.41 \text{ المتطلبات الفقهية} + 0.389 \text{ الكوادر البشرية}$$

وبذلك تكون التحقق من الفرضيات الفرعية كما الآتي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي الى سوق مالي إسلامي.....(103-139)

قيمة مستوي المعنوية المشاهدة عند المتغير المستقل (البيئة التشريعية) يساوي (0.74) وهي اكبر من (0.05) مما يعني أن البيئة التشريعية ليس لها اثر على إمكانية التحول. وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعء المتطلبات الفقهية على (إمكانية التحول) قيد الدراسة.

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار t.

جدول (9) اختبار t

Sig.	T	البيان	
		معامل الانحدار	B
0.02	2.451	0.410	

من الجدول رقم (9) يتضح الآتي:

قيمة مستوي المعنوية المشاهدة عند المتغير المستقل (المتطلبات الفقهية) يساوي (0.02) وهي اصغر من (0.05) مما يعني أن (المتطلبات الفقهية) لها اثر على إمكانية التحول. وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعء الكوادر البشرية على (إمكانية التحول) قيد الدراسة.

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار t.

إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي الى سوق مالي إسلامي.....(103-139)

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعء البيئة الاستثمارية على (إمكانية التحول) قيد الدراسة.

الجدول رقم (7) يبين نتائج اختبار t.

جدول (7) اختبار t

Sig.	T	البيان	
		معامل الانحدار	B
0.04	-2.203	-0.304	

من الجدول رقم (7) يتضح الآتي:

قيمة مستوي المعنوية المشاهدة عند المتغير المستقل (البيئة الاستثمارية) يساوي (0.04) وهي اصغر من (0.05) مما يعني أن (البيئة الاستثمارية) لها اثر على إمكانية التحول. وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعء البيئة التشريعية على (إمكانية التحول) قيد الدراسة.

الجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار t.

جدول (8) اختبار t

Sig.	T	البيان	
		معامل الانحدار	B
0.74	-0.336	-0.061	

من الجدول رقم (8) يتضح الآتي:

إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي الى سوق مالي إسلامي.....(103-139)

قيمة مستوي المعنوية المشاهدة عند المتغير المستقل (البيئة التشريعية) يساوي (0.74) وهي اكبر من (0.05) مما يعني أن البيئة التشريعية ليس لها اثر على إمكانية التحول. وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعء المتطلبات الفقهية على (إمكانية التحول) قيد الدراسة.

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار t.

جدول (9) اختبار t

Sig.	T	البيان	
		معامل الانحدار	B
0.02	2.451	0.410	

من الجدول رقم (9) يتضح الآتي:

قيمة مستوي المعنوية المشاهدة عند المتغير المستقل (المتطلبات الفقهية) يساوي (0.02) وهي اصغر من (0.05) مما يعني أن (المتطلبات الفقهية) لها اثر على إمكانية التحول. وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعء الكوادر البشرية على (إمكانية التحول) قيد الدراسة.

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار t.

جدول (9) اختباراً

Sig	T	معامل الانحدار		البيان
		B		
0.00	3.161	0.389		الكوادر البشرية

من الجدول رقم (9) يتضح الآتي:

قيمة مستوى المعنوية المشاهدة عند المتغير المستقل (الكوادر البشرية) يساوي (0.00) وهي اصغر من (0.05) مما يعني أن الكوادر البشرية لها اثر على إمكانية التحويل. وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

4.2.3 مناقشة نتائج التحليل الإحصائي:

بعد أن تم استخدام الاختبارات الإحصائية للوصول إلى رفض أو قبول فرضيات الدراسة العدمية المتعلقة بالتغيرات المستقلة توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية الصفرية وقبلت الفرضية البديلة، التي تنص على أن متغير البيئة الاستثمارية سيؤثر في إمكانية تحول السوق المالي الليبي إلى سوق مالي إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أن فناعة أفراد العينة المبحوثة بأن البيئة الاستثمارية في ليبيا مواتية للاستثمار وفق الشريعة الإسلامية وكذلك صدور قانون الصكوك الإسلامية سيؤثر إيجاباً في إمكانية التحول إلى سوق مالي إسلامي. وقد احتل هذا المتغير المرتبة الثالثة من حيث التأثير الإحصائي في إمكانية التحول.

الفرضية الثانية: كانت نتائج التحليل الإحصائي على عكس قاعدة اتخاذ القرار حيث قبلت الفرضية الصفرية ورفضت البديلة التي تنص على أن متغير البيئة التشريعية والقانونية لا يؤثر في إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي إلى سوق مالي إسلامي. وهذا يعني اتفاق أفراد العينة على أن التشريعات التقليدية المطبقة حالياً تعيق إمكانية التحول وقناعتهم كذلك، بأن بعض النصوص القانونية الحالية تتعارض مع طبيعة عمل السوق المالي

الإسلامي وتحتاج إلى تعديلات جوهرية. ولم يكن هذا المتغير ذو دلالة إحصائية في التغير التابع وهو إمكانية التحول وهذا يؤكد ما توصل إليه (عبدالحميد، 2018) بأن من متطلبات إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامية توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يراعي خصوصيتها، حيث أن السعودية تمكنت من وضع إطار تشريعي وتنظيمي مميز، لكن يراعي خصوصية الصناعة المالية الإسلامية. واختلفت مع دراسة (المسعودي، 2009)، التي أشارت إلى أن المتطلبات الاقتصادية والتشريعية متوافرة كلها بدرجة تسمح بإنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا.

الفرضية الثالثة: كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن قبلت الفرضية البديلة ورفضت الفرضية الصفرية التي تنص على أنها يوجد اثر لبعد المتطلبات الفقهية في إمكانية تحول السوق المالي الليبي إلى سوق مالي إسلامي، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على وضوح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال السوق المالي الإسلامي كذلك يتوفر في السوق هيئة شرعية مما يساعد على سرعة التحول. وقد احتل هذا المتغير المرتبة الثانية من حيث التأثير الإحصائي في إمكانية التحول، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه (سليم، 2015)، والتي أشارت إلى أن جوهر الاختلاف بين أسواق الأوراق المالية المعاصرة والإسلامية هي الضوابط الشرعية الفقهية.

الفرضية الرابعة: كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة، التي تنص على أن توفر الموارد البشرية المؤهلة سيؤثر في إمكانية التحول إلى سوق مالي إسلامي وقناعتهم بأن سوق العمل فيه العدد الكافي من الكوادر البشرية لإنجاز أعمال السوق بعد التحول حسب الشريعة الإسلامية، وقد احتل هذا المتغير المرتبة الأولى من حيث التأثير إحصائياً في إمكانية التحول، وهذا يؤكد ما توصلت إليه العديد من الدراسات الحديثة في هذا المجال بأن محدودية الكوادر البشرية المؤهلة من أبرز المعوقات التي تواجه تحول الأسواق المالية إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية.

الفرضية الرئيسية: كانت نتائج التحليل الإحصائي لجميع الفرضيات تفيد بأن جميع المتغيرات المستقلة التي افترضها الباحثان تؤثر جميعها في المتغير التابع ويتمثل في إمكانية

تحول السوق المال الليبي للعمل وفق الشريعة الإسلامية حيث بلغ معامل التحديد المعدل (0.435) مما يعني أن المتغيرات المستقلة (البيئة الاستثمارية- البيئة التشريعية- المتطلبات الفقهية- الكوادر البشرية) تفسر ما نسبته 43.5٪ من إمكانية التحول وكان مستوي المعنوية المشاهدة (0.002) وهي اقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة.

3.3 النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج.

1. بالرغم من صدور قانون الصكوك مؤخراً إلا أن أفراد عينة الدراسة يتفقون أن التشريعات التقليدية المطبقة حالياً تعيق إمكانية التحول، وقناعتهم كذلك بان بعض النصوص القانونية الحالية تتعارض مع طبيعة عمل السوق المالي الإسلامي وتحتاجا لتعديلات جوهرية.
2. يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البيئة الاستثمارية مواتية للاستثمار حسب الشريعة الإسلامية.
3. موافقة أفراد العينة على وضوح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال السوق المالي الإسلامي كذلك يتوفر في السوق هيئة شرعية مما يساعد على سرعة التحول.
4. يعتبر توفر الموارد البشرية المؤهلة من أهم المتغيرات تأثيراً في إمكانية تحول سوق الأوراق المالية الليبي الى سوق مالي إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: التوصيات.

1. حث إدارة السوق بالتحول التدريجي الى سوق مالي إسلامي وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
2. ضرورة قيام إدارة السوق بالعمل على سن القوانين والتشريعات وتوفير الإطار التشريعي والقانوني الذي يراعى خصوصية السوق المالي الإسلامي.

3. الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في هذا المجال ، والتعرف على كيفية التغلب على أية عوائق قد تواجهها في هذا الشأن.
4. إجراء المزيد من البحوث العلمية وتوسيع الدراسات لتشمل متغيرات أخرى قد تؤثر في إمكانية التحول.
5. ضرورة العمل على عقد ورش عمل تظم المسؤولين في المصرف المركزي والسوق المالي والأكاديميين وذلك بهدف وضع الإطار اللازم للتحول وفق الشريعة الإسلامية.

المراجع:

- السعودي، أحمد أسعد أحمد. (2009). متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا : دراسة ميدانية. (أطروحة دكتوراه)، جامعة عمان العربية، الأردن
- بن الضيف، محمد عدنان، واخرون (2007)، الركائز الشرعية لقيام سوق أوراق مالية إسلامية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الحادي العشر.
- فيجل عبدالحميد (2018)، المتطلبات التشريعية والتنظيمية لإقامة سوق أوراق مالية إسلامية، حالة سوق الأسهم السعودية
- الجبري، عطية ميلاد، (2015)، العلاقة بين الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية الليبي، مجلة آفاق اقتصادية، تصدر عن اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات المتحدة مركز البحوث والتوثيق، المجلد 32، العدد 120.
- نوال بن أعمار (2011)، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية.
- محمد الأمين ولد عالي ، 2010 م بعنوان التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني لسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بمقاصد الشريعة الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في الدراسات الإسلامية من كلية الشريعة بجامعة بيروت الإسلامية
- كريم، سالم امحمد، فرحات، محمد، (2016)، اختبار كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي، مجلة المعرفة العدد السادس.

المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، القليعة - الجزائر.

حسين حسن شحاتة، (2000)، "المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق

المالية"، الاقتصاد الإسلامي، الصادرة عن بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 216، يونيو 2000، ص 14

محمد الأمين ولد عالي، (2011)، التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية، بيروت، دار ابن حزم.

عصام الزين الماحي، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السالغ بعنوان: إدارة مخاطر المصارف الإسلامية، 25-27 سبتمبر، 2004، عمان- الأردن.

عبد الرحمن يسرى أحمد، (2000)، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2000، ص ص: 499.

هند مهراوي، وآخرون، واقع وأفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والعربية، الملتقى الدولي لعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الاقتصاد الإسلامي: الواقع .. ورهانات المستقبل، 23-24 2011.

Muhammad Ayub , Securitization , Sukuk and Fund Management Potential to be

Realized by Islamic Financial Institutions page 20.

Reports Bank Negara Malaysia; 1993- 2004.

الزهار وعبد، 2005 بعنوان: "نحو أسواق مالية إسلامية" هدفت الدراسة إلى وضع تصور لرسم المعالم الأساسية لسوق أوراق مالية إسلامية معاصر بأدواته الإسلامية وضوابطه الشرعية

قط سليم (2015)، مفاضلة الاستثمار بين أسواق الأوراق المالية المعاصرة وأسواق الأوراق المالية الإسلامي - دراسة مقارنة-

نبيل خليل، طة سمور(2007)، بعنوان سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة السوق المالي في ماليزيا.

لعمارة، جمال وآخرون،(2006) تحديثات السوق المالي الإسلامي، ورقة مقدمة في مؤتمر سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية.

كمال خطاب، (2005)، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، السعودية: جامعة أم القرى، ص 2.

محي الدين أحمد، (1995)، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة صانع كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، ص: 24.

شافية كتاف، (2014)، دور الأدوات المالية الإسلامية في تطوير السوق المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

رائد نصري أبو مؤنس وخديجة شوشان ، الشروط الفنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ضمن المحور السادس المنون ب (تعزيز الأرضية التنظيمية والتشريعية للأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية).

شافية كتاف، ذهبية لطرش،(2016)، إجراءات ومتطلبات إنشاء وتفعيل السوق المالية الإسلامية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية "إمكانية إدماج